كم يساوي الروبل؟

بقلم اليكسندر بيرمان
دكتور في العلوم الاقتصادية

يهتم جميع الناس في ايامنا هذه بالقضايا المالية ، وذلك ليس غريبا فعندما يقفز سعر الاوقية الواحدة من الذهب فوق المعدل او يهبط تحته بمئات الدولارات ، او عندما تتصاعد الاسعار في بلدان الغرب الراسمالية بنسبة ٢ ــ ٣ بالمئة في الشهر فلا بد ان يتساءل المرء عن السبب .

ويمكن الافتراض ان سؤالا آخر ينشأ لدى القراء الاجانب مفاده : ما هي حالة سوق النقود في الاتحاد السوفييتي في ظل نظامه الاشتراكي؟

سبل اخرى للحساب

لا يجوز القول ان الصحافة الغربية تمر مر الكرام على هذا السؤال . فهي غالبا ما تنشر وبشكل خاص مقارنات ، منها مثلا : ماذا يمكن شراؤه باجرة ساعةعمل واحدة ، ولنقل في المانيا الغربية والولايات المتحدة وبريطانيا وكذلك في الاتحاد السوفيتي ؟ لا ضير في ذلك ، ان مثل هذه المقارنات شيقة . غير ان القضية تكمن في ان اجرة ساعة عمل لا يمكن ان تكون اسلوبا بسيطا لضربها حسابيا باجرة اسبوع او شهر ففي مثل هذه الحسابات تغدو " منسية " الفروق في اجور الشقق وغيرها من النفقات الاخرى الكثيرة ، بما في ذلك نفقات ذات اهمية حيوية مخصصة للمعالجة الطبية والتعليم .

ومن المهم هنا ايضا هو ان مثل هذه الاساليب الحسابية لا تأخذ بعين الاعتبار طبعا ، سوى العاملين من الناس . فهل يحق لاحد ان يغفل من الحساب الاعداد الضخمة من جيش العاطلين عن العمل في الغرب الراسمالى ؟ وهل يمكن اهمال فئة المتقاعدين عن العمل باعدادهم الهائلة ؟

وبالمناسبة فانا لا انوى عقد مناقشة مع احد ما ، بل اريد فقط ، بما لدى من وقائع ، ان اجيب عن السؤال المثبت في عنوان المقالة : كم يساوى الروبل ؟ او استخدم المصطلح الذى اعتاد عليه القارئ الغربي : ما هي حالة سوق النقود في الاتحاد السوفيتي ؟

ان السبب الاساسي لهبوط القدرة الشرائية للكثير من عملات البلدان الغربية هو العجز في ميزانية الدولة . فمن سنة لاخرى تغض ميزانيات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وايطاليا وغيرها الى زيادة النفقات على الواردات زيادة ضخمة . ويغطي العجز بقروض الدولة المتزايدة بالسندات ، وكما هو معروف فان هذه السندات هي راسمال وهمي ، لا تضمن باية قيم مادية وهذا يعنى ان نقودا " فارغة" تظهر في التداول وبشكل متزايد ومن هنا هبوط قدرتها الشرائية ، اى نمو الاسعار .

لقد عانت ميزانية الاتحاد السوفيتي عجزا فقط في الاعوام الاولى من الحرب العالمية الثانية .وخلال اكثر من ثلاثة عقود ونصف تزداد واردات الميزانية على النفقات ، واليكم هذه المعطيات (بمليارات الروبلات :

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩ (الخطة المدققة)	١٩٨٠ (الخطة)
الواردات	٤٢ر٣	٧٧ر١	١٥٦ر٧	٢٧٥ر٦	٢٨٤ر٨
النفقات	٤١ر٣	٧٣ر١	١٥٤ر٦	٢٧٥ر١	٢٨٤ر٥
زيادة المداخيل	١ر٠	٤ر٠	٢ر١	٠ر٥	٠ر٣

ولا تشكل الاعوام المذكورة في هذا الجدول استثناء اطلاقا اذ ان كل الاعوام تشير الى زيادة واردات ميزانيتنا على نفقاتها اما فيما يخص العامين الاخيرين فان معطياتهما هي معطيات الخطة فقط ، وفي الواقع فان زيادة المداخيل على النفقات تكون اكبر .

فبم يفسر انتفاء العجز في الميزانية السوفيتية ؟ بسببين :

اولهما : ان الميزانية ، ككل اقتصاد الاتحاد السوفيتي ، تخطط وتقتضي انفاق (وهذا شيء هام نشير اليه ، وينفق فعليا) ما لا يزيد عما هو موجود ، وتبعا لذلك ينتفى العجز . قال ليونيد بريجنيف في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب : " نحن نبني ونعيش في حدود الامكان " . وصفق المندوبون تأييدا لهذا الخط في السياسة المالية .

مصادر اخرى لمداخيل الميزانية

اما السبب الثاني فيكمن في مصادر المداخيل واتجاه نفقات الميزانية . اذ تشكل المدفوعات التي تدفعها المؤسسات من التراكم الذى تحصل عليه (٩٠) كوبيكا من كل روبل من واردات الدولة . وان ذلك شيء طبيعي ، لان معظم المؤسسات تابعة للدولة ، اى ملك الشعب .

اما فيما يخص المؤسسات التعاونية فانها تدفع ضرائب بنسبة ٣٥ بالمئة من الارباح (والبقية تستخدم لتوسيع الانتاج وتوزيعها على اعضاء التعاونية) .

واذ تتصرف الدولة في الاتحاد السوفيتي بالتراكم الموجود لدى المؤسسات فانها تستطيع تحديد الضرائب التي يدفعها المواطنون ، بحد ادنى غير كبير ، وتشكل نسبة ٩ بالمئة من كافة واردات الميزانية .

وطبيعي ان التراكم المتزايد لدى المؤسسات لا ياتي من السماء ، فالدولة السوفيتية تخصص ، لتوسيع الانتاج ، كميات هائلة من اموال الميزانية .

ان الاسترسال في الحديث عن ميزانية الدولة بهذا الشكل يستهدف ايضاح ان العجز الهائل في ميزانيات البلدان الرأسمالية في الغرب والولايات المتحدة الاميركية يشكل السبب الرئيسي للتضخم النقدى والبلبلة في ميدان التداول النقدى . اما في الاتحاد السوفيتي ، كما بينا ، فان الوضع يختلف تماما

خواص سياسة الاقراض السوفيتية

يكمن "السر " الاخر لاستقرار النظام النقدى بالاتحاد السوفيتي في سياسة الاقراض التي تتبعها البنوك السوفيتية . فالبنوك السوفيتية لا علاقة لها بالاوراق المالية وغيرها من الاموال الشكلية . اذ ان احتياطاتها للاقراض تتشكل في الاموال الفعلية .

ان المؤسسات والمنظمات الاقتصادية تحفظ مؤقتا اموالها الحرة في حسابات البنوك ،

	١٩٥٠ بمليارات الروبلات	١٩٥٠ بالنسبة المئوية	١٩٦٠ بمليارات الروبلات	١٩٦٠ بالنسبة المئوية	١٩٧٠ بمليارات الروبلات	١٩٧٠ بالنسبة المئوية	١٩٧٩ بمليارات الروبلات	١٩٧٩ بالنسبة المئوية
مجموع النفقات	٤١ر٣	١٠٠	٧٣ر١	١٠٠	١٥٤ر٦	١٠٠	٢٧٥ر١	١٠٠
بما في ذلك :								
لتطوير الاقتصاد الوطني	١٩ر٨	٢٨	٣٤ر١	٤٧	٧٤ر٦	٤٨	١٥٠ر٥	٥٥
للتدابير الاجتماعية والثقافية	١١ر٧	٢٨	٢٤ر٩	٣٤	٥٥ر٩	٣٦	٩٢ر٣	٣٣
للدفاع	٨ر٣	٢٠	٩ر٣	١٣	١٧ر٩	١٢	١٧ر٢	٦
للادارة	١ر٤	٣	١ر١	٢	١ر٧	١	٢	١

وكما ترون فان الجزء الغالب لاوجه نفقات الميزانية يستخدم لاغراض انتاجية ، وثمة مثالان معبران بهذا الصدد :

ففي عهد السلطة السوفيتية بنيت في بلادنا (١١٧٤) مدينة جديدة معظمها مدن صناعية تضم مئات المصانع والمؤسسات . وقبيل الحرب العالمية الثانية شغلت المساحة المزروعة في بلادنا اكثر من (١٥٠) مليون هكتار . اما اليوم فتزيد على (٢١٧) مليون هكتار . وتلك محصلة لاعمال الاستصلاح الضخمة : تجفيف ، ارواء ، حرث الاراضي البكر وغير ذلك . فهل ثمة حاجة للحديث عما تطلبته تلك الاعمال ومقدار ما خصص لها من اموال؟

ان سعة وشدة مواصلة التطور الاقتصادى للاتحاد السوفييتي تظهر بشكل ساطع اليوم في سيبيريا . فقد شرعنا باستخراج النفط والغاز في سيبيريا في اواسط الستينات فقط . وتحولت سيبيريا خلال خمسة عشر عاما الى قاعدة اساسية لاستخراج الوقود والطاقة في البلاد . وحسب الخطة ستقدم سيبيريا هذا العام (٣١٥) مليون طن من النفط و (١٦٠) مليار متر مكعب من الغاز و (٢٤٠) مليون طن من الفحم . وحسب تقديرات الاكاديمي اغانبيغيان فان فوائد استخراج موارد الطاقة في سيبيريا ستبلغ في سنوات ٧٦ ــ ١٩٨٠ ، ما لا يقل عن (١٥٠) مليار روبل بينما بلغت الاموال الموظفة في هذه المشاريع حوالي ٢٥ مليار روبل . تلكم هي "الدائرة" التي تغذى فيها الميزانية الاقتصاد والاقتصاد ــ الميزانية وذلك بفضل عدم وجود عجز في ميزانية الدولة السوفييتية ، مما يتيح امكانية تخصص مبالغ طائلة للغاية على التدابير الاجتماعية والثقافية . ان مثل هذه العلاقة المباشرة بين ميزانية واقتصاد الدولة السوفييتية تؤثر تأثيرا ايجابيا على التداول النقدى وعلى القدرة الشرائية للنقود .

وتجدر الاشارة هنا الى ان قسما اكبر من النفقات التي تصرف على الاغراض الاجتماعية ــ الثقافية ، يتسم بطابع انتاجي ففضلا عن الرواتب التقاعدية والمعونات والمبالغ التي تنفق على حماية الرصيد السكني (لا تغطى احور الشقق سوى جزء من هذه النفقات ، اذ انها منخفضة جدا وما زالت ثابتة منذ عام ١٩٢٨) تخصص الميزانية اموالا طائلة لتعليم الشباب وتطوير العلم اذ يدرس في العام الجارى حوالي اربعة ملايين انسان في مؤسسات التعليم المهني و ٩ر٨ مليون في المعاهد والمدارس التكنيكية . فهل ثمة حاجة للتذكير بان هؤلاء هم الاحتياطي الرئيسي من العمال والاختصاصيين المؤهلين . اما فيما يتعلق بالنفقات على الاغراض العلمية فاليكم هذه المعطيات بمليارات الروبلات :

١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
٦ر٩	١١ر٧	١٧ر٤	٢٠ر٢

وتوجد هناك اموال ميزانية الدولة قبل استخدامها ، واموال المنظمات الاجتماعية والتعاونيات وصناديق التوفير ومنظمات التامين وبكلمة اخرى فان وراء كل روبل من الروبلات الموجودة في البنوك قيماً مادية فعلية .

ولا تقرض المؤسسات السوفيتية بعضها البعض . فالبنوك هي التي تعطي القرض اعتمادا على القيم الفعلية : كاحتياطي الخامات وغيرها من المواد ، والمواد شبه الجاهزة والمنتجات الجاهزة للمصنع ، والبضائع في المتاجر .

ولكن كيف يمنح القرض ؟ لنأخذ مصنعا للنسيج على سبيل المثال . ان هذا المصنع يعد في الخريف احتياطيه من القطن للعام القادم . والبنك يقرض مثل هذه العملية ويتقاضى من الزبون نسبة ٢ بالمئة في السنة . غير ان اعادة القرض الى البنك يتم بالتقسيط: بقدر ما يعالج القطن ويباع على شكل اقمشة وهذا يعنى كما قلنا ان وراء كل روبل قيمة مادية مضمونة .

ثمة " سر " آخر ، هو انعدام البورصة والمتاجرة في البورصات في بلادنا . ان الدور المهلك لمثل هذه العمليات في الغرب معروف جيدا . فيقوم فريق من اصحاب الاموال الذين توحدهم اهدافهم الانانية ، بابتزاز الاموال " فيزعزعون "الاسواق النقدية ويخلقون صعوبات اضافية ، ان مثل هذه الظاهرة غير موجودة في الاتحاد السوفيتي .

يتحدث بعض الاقتصاديين في الغرب عما يسمى التضخم النقدى " الخفي " في الاتحاد السوفيتي ، ويعتبرون ان احدى ظواهره هو النمو السريع لودائع المواطنين السوفيت في صناديق التوفير .

في الواقع ان الودائع تنمو بسرعة في صناديق التوفير بمليارات الروبلات) ، كما في الجدول الاتي :

١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
١٨ر٧	٤٦ر٨	٩١ر٠	١٤٦ر٢

غير ان نمو الودائع ليس مؤشرا للتضخم النقدى اطلاقا فالعكس هو الصحيح ، فاذا توجس الناس من انخفاض قيمة النقود في المستقبل فانهم لا يضعونها في صناديق التوفير . ان ازدياد مقاييس الادخار هو دليل ساطع على الثقة بالقدرة الشرائية للروبل .

من هم اصحاب الودائع في الاتحاد السوفيتي ؟

يبلغ عدد الودائع اليوم (١٣٥ر٦) مليون وديعة ، وذلك يعنى انها منتشرة على نطاق واسع . **فما هي مصادرها ؟** تطرقت الى المصدر الرئيسي في صدر المقال ، وهو الاجور التي تنمو في بلادنا باستمرار . اما المصدر الاخر فهو الحوائز التي يحصل عليها العاملون حيث تشكلت في عام ١٩٧٠ (٧ر٧) مليار روبل

وفي عام ١٩٧٨ (١٦ر٢) مليار
مرتبات التقاعد والمعونات .
للفترة نفسها من (٢٢ر٣) مليار
(٣٩ر١) مليار روبل . ويحصل
الريف على ارباح من سعهم
في استثماراتهم الخاصة . زد على
الحرفيين وغيرهم .
فهل ان حصة الودائع من
لنفقات المواطنين كبيرة ؟ كلا .
٤ بالمئة فقط . وبكلمة اخرى
روبل ينفقها الانسان يضع اربعة
صندوق التوفير . وهذا اقل بكثير
في كثير من البلدان المتطورة .
فما هي اغراض الودائع ؟
التحاليل تبيان ثلاث فئات من المدخرين

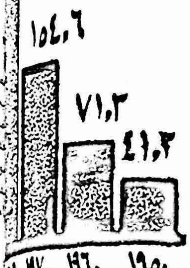

نمو نفقات الميزانية
(بمليارات الروبلات)

الاولى : اناس ما قبل
وهؤلاء لا يرغبون في ان
حياتهم بعد تقاعدهم .
هو اقل طبعا من الاجور ، زد على
ولذلك يدخرون جزءا من
الى هؤلاء فئة اخرى (
اولئك الذين يدخرون نقودهم
بعد الى احفادهم عندما
او يتزوجون .
والفئة الثانية : هم اولئك
ببناء دار او دارة او لنقل
برحلة في ارجاء بلادنا
يستعدون لزواج ابنهم او ابنتهم
تنتظرهم مصروفات كبيرة .
وتتكون الفئة الثالثة من
حاجة ما غير متوفرة دائما
طبعا ، هي اكثر الودائع حركة
عنها بتفصيل اكثر .

الطوابير امام المتاجر

ان الطوابير التي كثيرا ما
عندنا تدهش الاجانب . وانطلاقا
التي اعتادوا عليها يسألون
الاقبال على هذه البضاعة
توضع عليها اسعار تختفي
صحيح . كان من الممكن
الاقبال على البضائع و
الاحذية الحديثة والموسيقى
اللحوم القليلة اليوم في
الاسعار وتبقى البضائع
وبذلك تختفي الطوابير .
المبدأ غير مقبول في
عندنا تقدم على زيادة
حالتين فقط :
عندما لا تشكل البضائع
تتمكن من تلبية الحاجات
مصوغات ، انواع نادرة من
في بعض الاحيان من
غير ان الدولة لا ترى
البضاعة المعينة (كالمشروبات
اما في الحالات الاخرى
اتاحة الامكانية للمواطنين
المتفاوتة بالدخل ،
ذلك يؤدي غالبا الى
ولناخذ اللحم على
الكيلوغرام الواحد